سوف يقال أن مثل هذا الحظر العالمي على تصدير العتاد الحربي الى اسرائيل لن يكون مجديا عمليا ما دامت **الولايات المتحدة الاميركية** ستستمر رغم كل شيء في سد حاجات اسرائيل من الاسلحة والذخائر والمعدات الحربية والخبرات الفنية في كل الاوقات ، الهادئة والعاصفة معا ، وقبل المعارك وأثناءها وبعدها ، فما الفائدة اذن من هذا الحظر الذي لن تعترف به الولايات المتحدة ، أكبر ترسانات العالم للاسلحة ؟ ان مثل هذا القول يمكن ايراده على كل صعيد وفي كل ميدان وليس على مسألة الحظر وحدها ، ويمكننا ان نتساءل اذن عن جدوى كل المساعي والجهود المبذولة في أروقة الامم المتحدة وفي المحافل الدولية الاخرى منذ انشاء اسرائيل حتى اليوم : أكان يمكن الاستمرار في بذلها اذا كانت تواجه منذ البداية الشعور بالعجز والاستسلام أمام معارضة الولايات المتحدة لكل ما يمس اسرائيل . أكان ممكنا قيام حرب تشرين وما حققته من آثار عسكرية وسياسية واقتصادية على مستوى العالم كله ؟ أكان ممكنا الحصول على القرارات الاخيرة للامم المتحدة في دورة عام ١٩٧٤ ؟

لنفترض بالمقابل استبعاد فكرة الحظر العالمي من قبل أكثرية دول العالم ، بما في ذلك الدول الاوروبية المنتجة للاسلحة الحربية والتي أصبح أغلبها مقتنعا بعدالة القضية الفلسطينية او على الاقل بعدم التورط مع الولايات المتحدة في معاداة العالم العربي ، فما الذي يمكن توقعه نتيجة لذلك ؟

اولا — سوف تستمر اسرائيل في تأمين جزء مهم من معداتها العسكرية التي لم تكن الولايات المتحدة تقوم ، لسبب او لآخر ، بتوريدها في الماضي الى الكيان الاسرائيلي(١) .

ثانيا — سوف تتمكن اسرائيل من متابعة استخدام الاسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية التي كانت قد استوردتها في السنوات الماضية من دول اوربا عن طريق استمرار حصولها على الذخائر وقطع التبديل ولوازم الصيانة والتعمير .. وغير ذلك من المواد اللازمة للاستخدام المفيد للعتاد الذي ما زال يستعمله الجيش الاسرائيلي او ما يزال مخزونا في مستودعاتها (٢) .

ثالثا — سوف تعمل اسرائيل على اغراء الدول الاوروبية(٣) والدول الاخرى المنتجة للسلاح في العالم بشراء صفقات مهمة من العتاد الحربي مستفيدة من الازمة الاقتصادية الحالية ، وخاصة البطالة المتزايدة في أكثر الدول الصناعية(٤) .

رابعا — سوف يستمر استيراد الخبرات العلمية والفنية والعسكرية الى اسرائيل من الدول الاوربية لخدمة اغراض التسليح الحربي تحت ضغط اغراءات المال (يستوي في ذلك قدوم اليهود الاوربيين أو غيرهم من مواطني الدول الاوربية) .

خامسا — سوف تكون بعض المراكز الصناعية والتجارية وخطوط المواصلات والتسهيلات الجمركية والمؤسسات المصرفية في الدول الاوربية في خدمة التسلح الاسرائيلي سواء أقامت بمهمة المحطات او الروائد او كانت مراكز لاعادة التصدير للعتاد المتوجه الى اسرائيل .

سادسا — سوف تستطيع اسرائيل ان تناور بصورة اكثر حرية على مستوى علاقاتها الاقتصادية والمالية والسياسية مع الدول الاخرى بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها في مقابل حالة « الاسواق المفتوحة » للعتاد الحربي في دول اوربا .

اننا نرى ان الظروف الحالية التي تمر بها القضية الفلسطينية تعتبر مؤاتية من جميع النواحي السياسية والقانونية والنفسية لقيام الدول العربية بمجهود جديد للحصول